

اليوم الأول 18 سبتمبر 2017

الجلسة: لقاء عن البورصة المصرية

المتحدثون: أ/ محمد فريد صلاح – رئيس البورصة المصرية

ملخص الجلسة:

- هناك العديد من التحديات بشكل عام أمام الاقتصاد المصري والتحويلات التي تتم بسبب الإصلاحات الجريئة للحكومة وفي الشهور والسنوات الماضية طبعًا كانت فترة مرهقة ولكن الأمور تسير بشكل إيجابي والأسهم تزداد خاصة مع وجود استثمارات خارجية.
- وقد أدت الإصلاحات في مناخ الاستثمار إلى تلك الزيادة في الاستثمارات الأجنبية. ونرى أن التوجه يكون في البداية نحو الاستثمارات ذات الدخل الثابت، ثم يتجه المستثمرون نحو الأسهم المدرجة في البورصة. هناك حجم متزايد في حجم تداول الأسهم.
- الأولوية بالنسبة لعام 2018 هي أن ننظر إلى القيمة العامة للبورصة وليس على أنها فقط منصة للبيع والشراء للمستثمرين. نحن نعمل على تقديم أدوات جديدة والسلع التجارية الجديدة للتداول في الأسواق. وقبل أن ندخل في تفاصيل أي برنامج إصلاحي لا بد من النظر إلى الصورة الكاملة. البداية هي حجم التداول الذي يشجع المستثمر بالإضافة لوجود كفاءة في نقل المعلومات واتاحتها للأطراف المعنية. عندما يكون هناك ثقة لدى المضاربين أن الأسعار تم مراجعتها من عدد من الأطراف، هذا سيشجع مستثمرين جدد في الأسواق ويشجع البائع والمشتري.
- آليات التداول كانت من أول ما ناقشته عند تقليدي للمنصب الجديد. فعند وجود تغير نسبته أكثر من 5% في سعر السهم يتم وقف التداول لمدة 30 دقيقة، وهي سياسة تتبع في العديد من دول العالم وأدت بالفعل لنتائج إيجابية. هناك أيضًا تحدي يتعلق بتنفيذ القوانين وليس وجودها من الأصل. فهناك قوانين مثل البيع المكشوف (Short Selling) الذي لم يطبق منذ 2005. ويسمح هذا القانون للمضاربين الذين لا يريدون بيع أسهمهم من التداول بها والسماح للآخرين من التداول بها مما يزيد من حجم التداول.

تراكس مصر: 14 شارع الثورة- الدور التاسع- الدقي- الجيزة- ت: +202 4748 5257 - +202 3748 5254 | بريد الكتروني: diana.elassy@traccs.net

بيان إخلاء المسؤولية: تم كتابة هذه المادة الصحفية من واقع جلسات المؤتمر. وفي الوقت الذي بذلنا فيه كل الجهد والعناية الواجبة في الكتابة وتحري الدقة، إلا أنّ هذه المادة تم كتابتها لأغراض التوضيح والإيجاز، ولا يتحمل منظمو المؤتمر أية مسؤولية فيما يتعلق بمدى دقة هذه المادة المكتوبة. إنّ هذه المادة التحريرية عبارة عن ملخص استرشادي للجلسات الحية ولأغراض معلوماتية للوفود المشاركة في المؤتمر، وبالتالي لا يجب توزيعها أو الاقتباس منها أو استخدامها لأي غرض من الأغراض إلا بعد الحصول على إذن من مؤتمرات يورو موني www.euromoneyconferences.com

- وقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة لمتابعة الشركات الحكومية التي تدرج في البورصة. فلدينا شركة كبيرة وأخرى متوسطة سوف يتم إدراجهم قريبا. وتشتد تلك اللجنة وجود عضو مستقل في مجلس إدارة الشركة إلى جانب لجنة تدقيق محاسبي مما يعد شكلا من أشكال الرقابة على أعمال تلك الشركة.
- إن عدد الشركات المدرجة غير مهم، ولكن الأهم هو قيمة وحجم أعمالها. نحن نرى أن البورصة هي نقطة بوابة للخروج لجذب الشركات الأجنبية أو تزيد من حجم التجارة فنحن نريد أن يأتي المستثمرين حتى تستفيد من البورصة لا للتخلص من الأسهم، ولكن الأرقام في حد ذاتها لا قيمة لها. نحن نحاول أن نمول نمو الشركات التي تسعى للريادة وندعم أصحاب المشروعات وأصحاب المشروعات ذات الأحجام المختلفة حتى تستطيع أن تنمو وأن تصبح شركات كبيرة وهذا هو الهدف الأكبر لأي بورصة.
- لتوضيح رؤيتنا وأهدافنا للمصريين، فنحن نتحدث عن الشمول المالي والذين يلجأون أو يستخدمون الخدمات المالية، كالتمويل المتناهي الصغر وغيرها من الخدمات. عندما نتحدث عن الشمول المالي فيجب ذكر زيادة الوعي بخدمات المنظومة المالية ولا بد أن نبذل مجهود لنعرف الجميع بأدوات الادخار الموجودة لتحقيق أهدافهم المالية، والتي تصب في النهاية في تحقيق الشمول المالي، سواء فيما يتعلق بالقطاع المصرفي أو الخدمات المالية الأخرى.
- للوصول لمعدل النمو المرجو (5.5-6%) تقوم الحكومة الآن بمعالجة التحديات من جذورها بدلا من تطبيق اصلاحات شكلية. فرفع الدعم عن الطاقة كان من أول الخيارات في خطط إصلاحية سابقة ولكن لم يتم تنفيذها لسد عجز الموازنة، الآن تم تطبيق ذلك بالإضافة لاتخاذ قرارات وإجراءات أخرى.
- عند النظر للاستثمارات، لا ننظر لنوعها ولكننا نشجع الاستثمارات بشكل عام سواء بخطة طويلة الامد أو استثمارات يمكن سحبها من السوق بسهولة (hot money).